

ملخص تنفيذي
تقرير المرأة وأنشطة الأعمال
والقانون 2024



ملخص تنفيذي
تقرير المرأة وأنشطة الأعمال
والقانون 2024



يحتوي هذا الكتيب على الملخص التنفيذي العام من التقرير المعنون "Women, Business and the Law 2024" (DOI: 10.1596/978-1-4648-2063-2). وتتاح نسخة من الكتاب النهائي، حالما يتم نشره، بنسق PDF على هذا الموقع: <https://openknowledge.worldbank.org/> and <http://documents.worldbank.org/> ويمكن طلب نسخ مطبوعة من هذا الموقع: www.amazon.com. يرجى استخدام النسخة النهائية من الكتاب في الاستشهاد وإعادة الإنتاج والتعديل.

© 2024، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي
1818 H Street NW, Washington, DC 20433
هاتف: 202-374-0001، موقع الإنترنت: www.worldbank.org

بعض الحقوق محفوظة

نشر البنك الدولي هذا التقرير أصلاً بالإنجليزية بعنوان عام 2024. وفي حالة وجود أي تباين، يعتد بالنسخة الأصلية للنص الإنجليزي.

هذه المطبوعة هي نتاج عمل موظفي البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تشكل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة فيها بالضرورة وجهة نظر البنك الدولي، أو مجلس إدارته التنفيذية، أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك دقة أو اكتمال أو تداول البيانات الواردة في هذه المطبوعة ولا يتحمل أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو أو تناقضات في المعلومات، كما لا يتحمل أي التزام فيما يخص استخدام أو عدم استخدام المعلومات أو الأساليب أو العمليات أو الاستنتاجات المبيّنة فيها. ولا تعني الحدود والألوان والمسميات والمعلومات الأخرى المبيّنة في أية خريطة بالمطبوعة أي حكمٍ من جانب البنك على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

وليس بهذه الوثيقة ما يشكّل، أو يُفسّر على أنه يمثل أو يُعتبر، قيماً على الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها البنك أو تخلياً عنها، فجميعها محفوظة على نحوٍ محدد وصريح.

الحقوق والإذن بالطبع والنشر



هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي، 3.0: (CC BY 3.0 IGO) <http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo> وبموجب هذا الترخيص، يحق لك نسخ هذا العمل، أو توزيعه، أو نقله، أو اقتباس منه، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الالتزام بالشروط التالية:

نسب العمل إلى المؤلف— يُرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: البنك الدولي. 2024. "تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2024". ملخص تنفيذي. البنك الدولي، واشنطن العاصمة. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO.

الترجمات— إذا قمت أنت بترجمة هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية جنباً إلى جنب مع نسب العمل: هذه الترجمة ليست من وضع البنك الدولي ويجب ألا تُعتبر ترجمة رسمية له، ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عن أي محتوى أو خطأ في هذه الترجمة.

الاقتباس— إذا قمت أنت بالاقتباس من هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية جنباً إلى جنب مع نسب العمل: هذا اقتباس من عمل أصلي للبنك الدولي. وتقع المسؤولية عن وجهات النظر والآراء المُعبّر عنها في الاقتباس وقوعاً حصرياً على عاتق كاتب الاقتباس، ولا يُقرها البنك الدولي.

محتوى الطرف الثالث— البنك الدولي لا يمتلك بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مُكوّن منفرد، كله أو بعضه، مملوك لطرف ثالث وورد في هذا العمل بحقوق لهذا الطرف الثالث. وتقع مخاطر أي مطالبات قد تنشأ عن هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا أردت أن تعيد استخدام أحد مُكوّنات هذا العمل، فإنك تتحمل المسؤولية عن تحديد ما إذا كان الأمر يقتضي الحصول على ترخيص لذلك الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ويمكن أن تتضمن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والترخيص والأذن إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي:

World Bank Publications, The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA
البريد الإلكتروني: pubrights@worldbank.org.

تصميم الغلاف والرسوم التوضيحية: دانبا كيببي، بيز ثري ستوديو، واشنطن العاصمة. © البنك الدولي؛ مزيد من الإذن المطلوب لإعادة الاستخدام.



ملخص تنفيذي

من الملاحظ أن الفجوة العالمية بين الجنسين فيما يتعلق بالفرص الاقتصادية للمرأة أوسع بكثير مما كان يُعتقد سابقاً. وعلى الرغم من أن بلدان العالم أحرزت تقدماً كبيراً في سن قوانين تتيح تكافؤ الفرص للنساء، فإن هؤلاء النساء واللاتي يمثلان نصف سكان العالم والبالغ عددهن 3.9 مليارات امرأة يواجهن معوقات قانونية تؤثر على مشاركتهن في النشاط الاقتصادي.

يقدم تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2024 مقاييس جديدة لتتبع التقدم العالمي نحو تحقيق المساواة القانونية بين الجنسين في 190 اقتصاداً. ويعرض هذا التقرير وهو العاشر في هذه السلسلة مجموعتين من البيانات: المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 1.0 ومجموعة موسعة هي المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0 (الإطار 1 والشكل 1). تقدم مجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 1.0 تحديثاً لبيانات المؤشرات الثمانية الأصلية والإصلاحات التي نفذتها الاقتصادات خلال العام الماضي (الفصل الأول). وتقدم مجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0 إطاراً جديداً لقياس البيئة الداعمة للفرص الاقتصادية للمرأة (الفصل الثاني). وللمرة الأولى، يتجاوز هذا التقرير المقاييس الواردة في القوانين، ويتناول بالفحص وجود أطر تدعم تنفيذ القانون وقياس آراء الخبراء بشأن النواتج التي يحققها القانون للمرأة على أرض الواقع. وبتابع نموذج "الهيكل التنظيمي - الإجراءات - الناتج"، تقيس مجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0 ثلاث ركائز: الحقوق القانونية (الهيكل التنظيمي)، والأطر الداعمة (الإجراءات)، وآراء الخبراء بشأن القانون في الواقع العملي (الناتج) (الجدول 1 والجدول أ-1).

تخلص مجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0 إلى أن المرأة تتمتع بنحو ثلثي حقوق الرجل، ولا يوجد مكان في العالم تتمتع فيه المرأة بالحقوق القانونية نفسها التي يتمتع بها الرجل في جميع المؤشرات التي تم قياسها. ويبلغ المتوسط العالمي لدرجات الأطر القانونية في مجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0 64.2 من 100، مما يشير إلى وجود فجوة قانونية كبيرة في المساواة بين الجنسين. ومن اللافت للنظر أن أياً من الاقتصادات المائة والتسعين التي شملتها الدراسة لم يحقق المساواة القانونية بين الجنسين في المجالات التي شملها القياس، وبالتالي لم يحصل أي اقتصاد على درجة 100 (الشكل 2).

الإطار 1 من المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 1.0 إلى المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0

يحدد تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون القوانين والسياسات التي تقيد إدماج المرأة في النشاط الاقتصادي. ومؤشرات هذا التقييم توأم بين مجالات القانون وأدوات السياسات العامة، والقرارات الاقتصادية التي تتخذها المرأة طوال حياتها ومسيرتها المهنية، وتحدد المجالات التي لا تزال المرأة تواجه فيها عقبات.

وتستند مؤشرات مجموعتي بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 1.0 و2.0 إلى شواهد وأدلة بشأن أهمية هذه المؤشرات بالنسبة للتمكين الاقتصادي للمرأة، كما تعكس الإطار القانوني الدولي. وقد اختيرت الأسئلة تحت كل مؤشر على أساس أدلة وشواهد مأخوذة من الدراسات الاقتصادية السابقة والارتباطات ذات الدلالة الإحصائية بالنواتج المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة. ويوفر الإطار القانوني الدولي لحقوق المرأة، على النحو الوارد في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقيات منظمة العمل الدولية، مبررات أساسية لمعظم الأسئلة.

وتحلل المؤشرات القانونية الواردة في مجموعتي بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 1.0 و2.0 القوانين المحلية التي تؤثر على الفرص الاقتصادية للمرأة. وتستند الإجابات عن الأسئلة الواردة في هذه المؤشرات إلى القانون المسنون فقط وعندما تختلف الإجابات باختلاف النظم القانونية، فإن الإجابة المستخدمة هي الإجابة التي تنطبق على غالبية السكان.

ويحلل مؤشر الأطر الداعمة في مجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0 الأدوات المصممة لدعم تنفيذ القوانين. وتشمل الأدوات التي تمت دراستها السياسات الوطنية والخطط والبرامج والخدمات والموازنات المالية والإجراءات وأعمال التفتيش والعقوبات على عدم الامتثال لمعايير الجودة.

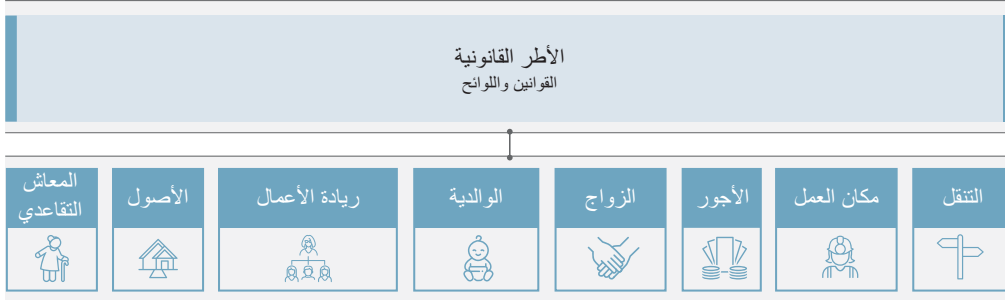
ويقف المؤشر الخاص بأراء الخبراء في مجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0 على إجابات الخبراء عن أسئلة تتضمن العديد من الخيارات وتركز على النواتج في المجالات التي خضعت للتقييم في إطار تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون. ويطلب كل سؤال رأي المجيب بشأن نطاق تحقق هذه النواتج على أرض الواقع في اقتصاد محدد.

وتعتمد مؤشرات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون على سلسلة من الافتراضات، ويتم إعطاء درجات للأسئلة على مستوى جميع المؤشرات. وحتى يتسنى مقارنة البيانات، تم تصميم المنهجية لتكون مقياساً قابلاً للمحاكاة للبيئة القانونية للنساء بوصفهن رائدات أعمال وموظفات. فعلى سبيل المثال، يُفترض أن تكون المرأة المعنية مقيمة في مدينة الأعمال الرئيسية بالاقتصاد الذي تعيش به وأن تكون موظفة في القطاع الرسمي. وعلى الرغم من أن هذا النهج قد لا يراعي القيود المطبقة على المناطق الواقعة خارج مدينة الأعمال الرئيسية أو العمالة غير الرسمية، فإن معظم المؤشرات لها صلة مباشرة بجميع النساء، لا سيما من يعملن في القطاع غير الرسمي، مثل القوانين والسياسات التي تحمي المرأة من العنف أو تؤثر على حريتها في التنقل، أو قدرتها على التملك أو الميراث، أو الحصول على خدمات رعاية الأطفال. ويتم الحصول على درجات على مستوى المؤشر بحساب المتوسط البسيط للإجابات عن الأسئلة التي إجابتها "نعم" أو "لا" ضمن كل مؤشر من المؤشرات وقياس النتيجة بمقدار 100. ويتم حساب الدرجة الكلية لكل اقتصاد بأخذ متوسط درجات المؤشر. وأعلى درجة ممكنة هي 100، وهذه الدرجة تشير إلى أن الرجال والنساء يتمتعون بحقوق وفرص متساوية في جميع المجالات التي تم قياسها (انظر ملاحظات بشأن البيانات في الملحق "أ" للاطلاع على التفاصيل). ويمكن تفسير هذه الدرجة على أنها مقياس لغياب عدم المساواة القانونية للمرأة في المجالات التي شملها القياس.

ولوضع هذه المؤشرات، يقوم تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون بمسح آراء أكثر من 2400 خبير في القوانين والسياسات المتعلقة بالأسرة والعمل والعنف ضد المرأة. ويتم توجيه الاستبيانات للمحاميين والقضاة والأكاديميين وأعضاء منظمات المجتمع المدني الذين يعملون على المستوى المحلي في قضايا المساواة بين الجنسين. ويتم جمع إجابات المجيبين والتحقق من صحتها على أساس مصادر القوانين الوطنية المسنونة، والمعلومات الرسمية على المواقع الإلكترونية الحكومية، والمعلومات الرسمية في الموازنات والسياسات والخطط الوطنية. وللاطلاع على مجموعة البيانات الكاملة المستخدمة في وضع المؤشر، والملاحظات الخاصة بالبيانات التي تصف المنهجية المستخدمة لكل سؤال، ولمحة عن الاقتصاد المعني، بالإضافة إلى المزيد من البحوث والتحليلات، يرجى زيارة موقع تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون على شبكة الإنترنت (<https://wbi.worldbank.org>).

الشكل 1 | تقدم مجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0 مقاييس جديدة لتتبع التقدم العالمي نحو تحقيق المساواة بين الجنسين

المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 1.0



المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0



■ الأصلية ■ منقحة (القانونية فقط) ■ جديدة

المصدر: فريق إعداد تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون.

ويكشف مؤشر الأطر القانونية الوارد في مجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0 في التقرير عن تفاوتات ملحوظة بين المناطق. ومن بين الاقتصادات مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، سجل 11 اقتصاداً درجة 90 أو أكثر، وتتصدر إيطاليا بحصولها على درجة 95. وفي المقابل، تحصل المرأة على أقل من نصف الحقوق القانونية التي يتمتع بها الرجل في 37 اقتصاداً مما يؤثر على ما يقرب من نصف مليار امرأة. وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصادات مرتفعة الدخل سجلت متوسط درجات 75.4. وجاء بعدها في الترتيب مباشرة الاقتصادات في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، والتي سجّلت متوسط درجات 66.8. وتوضح الفجوة في الدرجات بين الاقتصادات الأعلى والأقل تقييماً في الاقتصادات مرتفعة الدخل بفارق كبير يبلغ 75 نقطة.

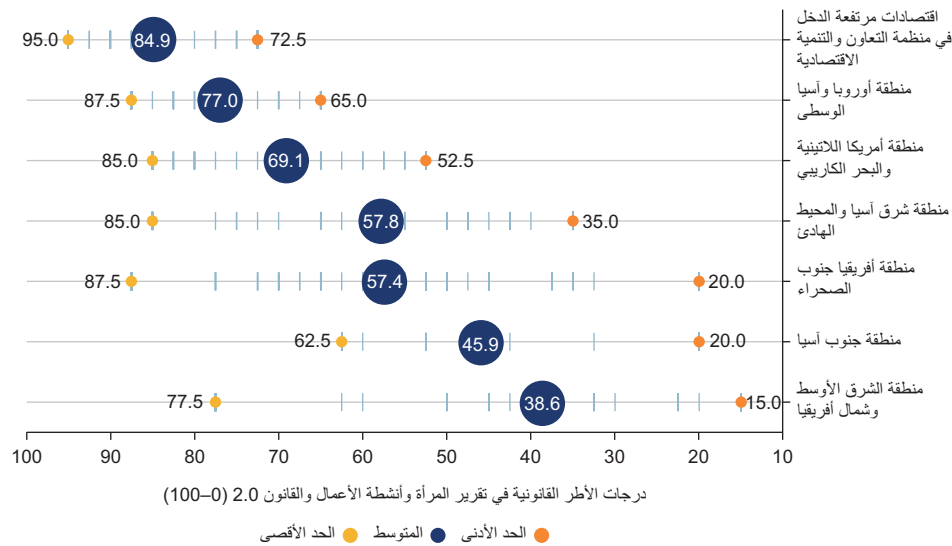
بيان بالمشورات العشرة الواردة بمجموعة بيانات المرأة وأشطة الأعمال والقانون 2.0 : نحو قياس أفضل للقوانين			الجدول 1
المؤشر	مؤشر الأطر القانونية	مؤشر الأطر الداعمة	مؤشر آراء الخبراء
 السلامة	القوانين التي تعالج زواج الأطفال، والتحرش الجنسي، والعنف الأسري، وقتل النساء	خطط العمل، والخدمات المقدمة للناجيات، والإجراءات الخاصة، وهيئات المتابعة والتنفيذ، ومخصصات الموازنة	ملاحظات بشأن تحرر المرأة من العنف بسبب النوع الاجتماعي
 التنقل	القيود على أهلية المرأة وحريتها في التنقل وأسئلة جديدة بشأن منح الجنسية للأطفال والأزواج	إجراءات إصدار بطاقات الهوية وجوازات السفر، وسياسات وبرامج النقل العام التي تراعي المرأة	ملاحظات بشأن حرية المرأة في التنقل في الواقع العملي
 مكان العمل	الحماية من التمييز على أساس النوع الاجتماعي، فضلاً عن الحماية في العمل والمرونة في ترتيبات العمل	المبادئ التوجيهية التي نشرتها الحكومة بشأن عدم التمييز والمرونة في ترتيبات العمل	ملاحظات بشأن فرص مشاركة المرأة في قوة العمل والبقاء فيها في الواقع العملي
 الأجور	فرض المساواة في الأجر بين المرأة والرجل عن العمل متساوي القيمة وعمل المرأة ليلاً وفي الوظائف الصناعية وفي الوظائف التي تعتبر خطيرة	تدابير الشفافية وآليات الإنفاذ وإتاحة البيانات الإحصائية عن عمل المرأة في مختلف الصناعات	ملاحظات بشأن المساواة في الأجر عن العمل متساوي القيمة ومقدار المساواة بين المرأة والرجل في الوصول إلى الوظائف ذات الأجور المرتفعة في الواقع العملي
 الزواج	القيود المتعلقة بالزواج والطلاق نظراً للأهمية البالغة للمساواة في الحقوق في الزواج والطلاق لتحقيق استقلالية المرأة وأمنها المالي والحفاظ على صحتها	إجراءات عاجلة للبت في النزاعات الأسرية، ومحاكم الأسرة المتخصصة، والمساعدة القانونية في منازعات قانون الأسرة	ملاحظات بشأن مقدار المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق أثناء الزواج والطلاق في الواقع العملي
 الوالدية	منح إجازة الوضع وإجازة الأبوة مدفوعة الأجر، وهل تتحمل الحكومة تكاليفها، وهل يُحظر فصل العاملات الحوامل	سهولة تقديم الطلبات والحوافز لحصول الأب على إجازة وإتاحة البيانات عن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تقوم بها المرأة	ملاحظات بشأن الحصول على إجازة الوضع وإجازة الأبوة في الواقع العملي
 رعاية الطفل	القوانين التي تنظم توفير خدمات رعاية الطفل والقدرة على تحمل تكاليفها وجودتها	طلبات الحصول على الدعم المالي، وقواعد بيانات مقدمي الخدمات، وتقارير الجودة	ملاحظات بشأن الحصول على خدمات جيدة وميسورة التكلفة لرعاية الطفل في الواقع العملي
 ريادة الأعمال	القيود التي تمنع المرأة من إقامة نشاط أعمال وإدارته، والمعايير المراعية للمرأة في المشتريات العامة، وتخصيص حصص (كوتة) للنساء في مجالس إدارة الشركات العامة	إتاحة البيانات الإحصائية عن أنشطة الأعمال النسائية، والإستراتيجيات والبرامج التي تقودها الحكومة بشأن ريادة الأعمال النسائية، وإمكانية حصول رائدات الأعمال على الخدمات المالية	ملاحظات بشأن الفرص المتاحة للمرأة لإقامة نشاط أعمال وإدارته، ومقدار المساواة بين المرأة والرجل في الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية في الواقع العملي
 الأصول	حقوق المرأة في الأصول غير المنقولة، من خلال حقوق الملكية والميراث، بما في ذلك الحق في امتلاك الأراضي	السياسات التي تدعم النساء في تسجيل الأراضي، وحملات التوعية وإتاحة البيانات الإحصائية عن ملكية المرأة للأصول والعقارات	ملاحظات بشأن مدى تمتع المرأة والرجل بالحق في امتلاك الأصول غير المنقولة في الواقع العملي
 المعاش التقاعدي	الفروق في سن التقاعد وهل القانون يسمح بالحصول على مزايا عند حساب المعاش التقاعدي للتعويض عن انقطاع المرأة عن العمل	حوافز لزيادة مزايا التقاعد للمرأة وإجراءات مخصصة للطعن على القرارات الخاصة بهذه المزايا	ملاحظات بشأن مدى تمتع المرأة والرجل بحقوق متساوية في المعاش التقاعدي في الواقع العملي

المصدر: فريق إعداد تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون.

مؤشرات السلامة وريادة الأعمال ورعاية الطفل لديها الفرص الأكبر للتحسن. هناك مجالات رئيسية لم تحصل على قدر كافٍ من الاهتمام والتحسين، وهي، على سبيل المثال وليس الحصر، اللوائح المنظمة لسوق العمل، وخدمات رعاية الطفل الجيدة بأسعار معقولة، ودعم ريادة الأعمال، وسلامة المرأة. ولا تزال هناك تحديات أمام توفير خدمات رعاية الطفل الميسورة، كما يتضح من درجة المؤشر العالمي لرعاية الطفل البالغة 47.6 نقطة، ومن بين 190 اقتصاداً، سجل 90 اقتصاداً 25 نقطة أو أقل. وعلاوة على ذلك، لا يوجد في أكثر من 90% من الاقتصادات أحكام قانونية شاملة للسلامة، وهو ما يبين من الدرجة المتدنية لمؤشر السلامة التي بلغت 36.3 نقطة، مما يعني عدم توفير

الشكل 2 | منطقتا أفريقيا جنوب الصحراء، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا لديهما أكبر فجوات في درجات الأطر القانونية في مجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0 - والتي تزيد عن 60 نقطة

تباين درجات الأطر القانونية في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، حسب المناطق



درجات الأطر القانونية في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0 (100-0)

● الحد الأدنى ● المتوسط ● الحد الأقصى

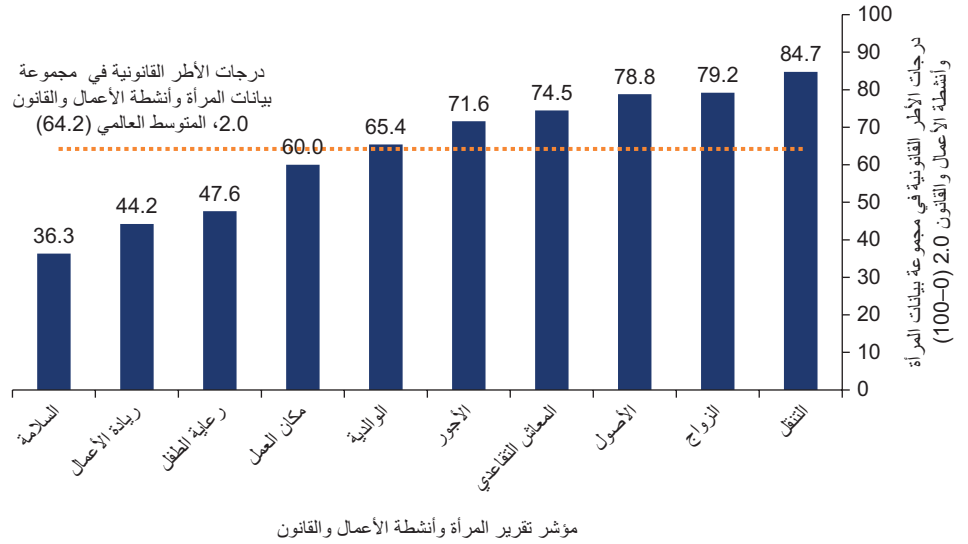
المصدر: قاعدة بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2024. ملحوظة: يمثل كل خط عمودي الدرجة التي حصل عليها الاقتصاد داخل المنطقة الواقع فيها. وتشير كل دائرة زرقاء إلى متوسط الدرجات للمنطقة. وموضح أيضاً الحد الأدنى والحد الأقصى للدرجات داخل كل منطقة.

الحماية لأكثر من 3 مليارات امرأة وفتاة، ويسلط الضوء على الحاجة الملحة لسن تشريعات لحماية المرأة من العنف. ومؤشر ريادة الأعمال، الذي أضاف مجالين جديدين للقياس وهما معايير مراعاة المرأة في قوانين المشتريات العامة، وما إذا كانت القوانين تحدد حصصاً (كوتة) لزيادة وجود المرأة في مجالس إدارة الشركات، هو الآن ثاني أدنى مؤشر من حيث الدرجات، حيث لم يسجل سوى 44.2 نقطة (الشكل 3).

تكشف مجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0 أيضاً عن فجوة كبيرة للغاية في التنفيذ تبلغ 25 نقطة على المستوى العالمي (الجدول ب-2). ومجموعة البيانات الجديدة هي الأولى التي تقيم آليات دعم تنفيذ القوانين في 190 اقتصاداً. وتبلغ درجة الأطر الداعمة العالمية في مجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0 39.5، مما يعني أنه لم يتم وضع إلا نحو خمسي الأطر الداعمة اللازمة لتعزيز تنفيذ قوانين المساواة بين الجنسين. وأمام كل اقتصاد مجال كبير للتحسين. وحتى في الاقتصادات مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فإن آليات التنفيذ مفقودة بشكل كبير، ولم يتم اعتماد سوى 68% من الأطر الداعمة. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا يوجد حالياً سوى ربع أطر التنفيذ التي تم قياسها، ويوجد عدد أقل قليلاً من ذلك في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (الشكل 4).

وبشكل عام، فإن الأطر الداعمة المطلوبة لضمان تنفيذ القوانين مفقودة بشكل كبير في جميع الاقتصادات على مستوى فئات الدخل المختلفة. وهناك تباين كبير في درجات الأطر الداعمة بين جميع فئات الدخل، مما يبرز مدى تعقيد عملية تحويل الحقوق القانونية إلى فرص ملموسة للمرأة. ويؤكد هذا التباين الحاجة الملحة إلى اتباع نهج استباقية ودقيقة في جميع الاقتصادات، بغض النظر عن مستوى الدخل، لسد الفجوة بين الأحكام القانونية والتمكين الفعلي.

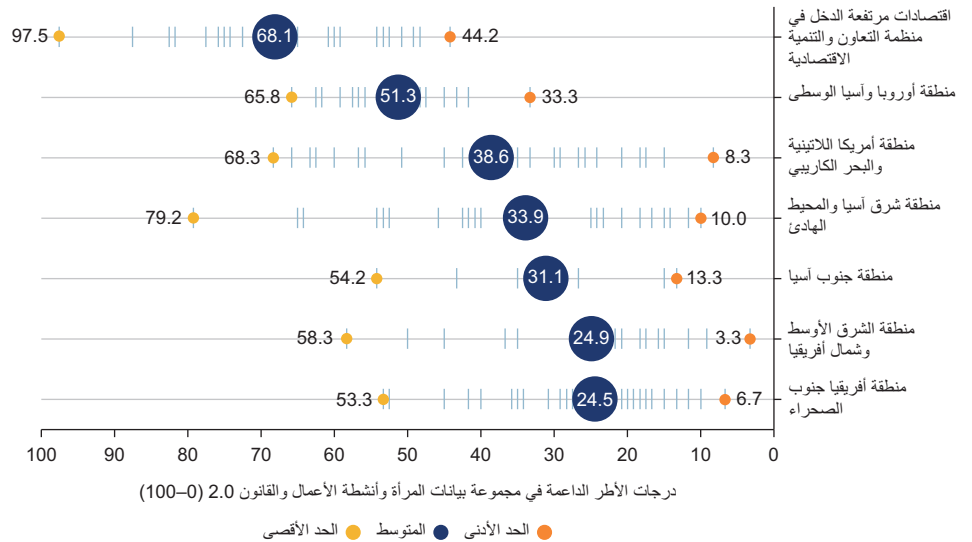
الشكل 3 | مؤشرات السلامة وريادة الأعمال ورعاية الطفل تشهد أكبر الفجوات القانونية



المصدر: قاعدة بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2024.

الشكل 4 | أدنى درجات للأطر الداعمة توجد في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، تليها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تباين درجات الأطر الداعمة في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، حسب المناطق



المصدر: قاعدة بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2024. ملحوظة: يمثل كل خط عمودي الدرجة التي حصل عليها الاقتصاد داخل المنطقة الواقع فيها. وتشير كل دائرة زرقاء إلى متوسط الدرجات للمنطقة. وموضح أيضاً الحد الأدنى والحد الأقصى للدرجات داخل كل منطقة.

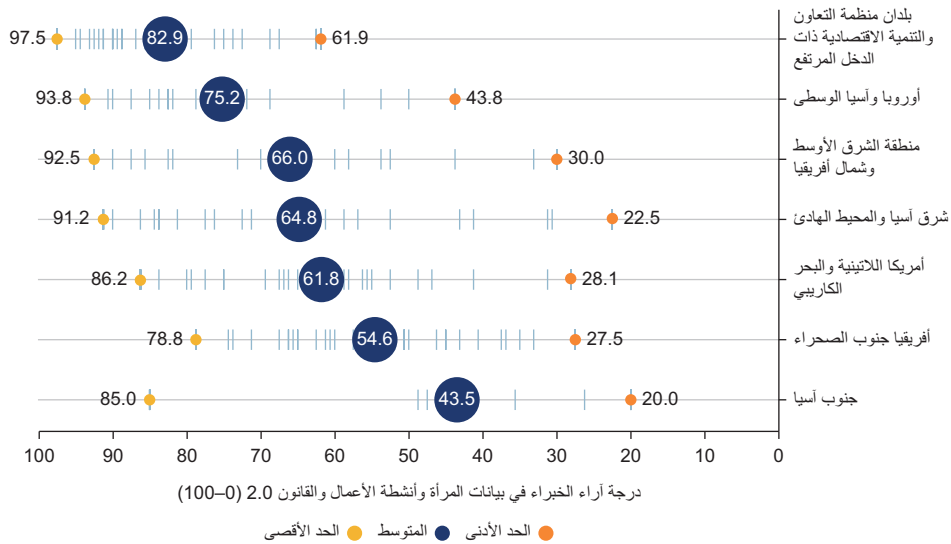
قد تكون الأطر الداعمة أكثر قوة في المجالات الحيوية، مثل مكان العمل والأصول ورعاية الطفل والأجور. وفي هذه المجالات، من بين القضايا الأكثر إلحاحاً هناك تحديات محددة تتعلق بالبيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي لتقييم ورصد التفاوتات بين الجنسين، وتحفيز تسجيل ممتلكات وأصول المرأة سواءً كانت مشتركة أو فردية، وتبسيط إجراءات طلب المساندة المالية لرعاية الطفل، ومعالجة عدم الشفافية وآليات الإنفاذ لتضيق الفجوة في الأجور بين الجنسين. وتتطلب هذه المجالات اهتماماً خاصاً عند تصميم السياسات والبرامج لتعزيز القوانين القائمة.

وفقاً لمؤشر آراء الخبراء الخاص بمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0، تتمتع نحو 66% من النساء بحقوق متساوية مع الرجال، مما يشير إلى مشكلات في التطبيق على أرض الواقع. وتعد استقصاءات آراء الخبراء أداة عملية لجمع الأفكار والرؤى الثاقبة في المجالات محدودة البيانات، وتحقيق فهم أفضل للقضايا المعقدة التي يصعب ملاحظتها وذلك على الرغم من أن التحيزات قد تنحرف بالتصورات بعيداً عن الواقع. ولآراء الخبراء بشأن حقوق المرأة في مختلف المجالات أهمية بالغة فيما يتعلق بتقييم الأولويات المجتمعية وتوجيه واضعي السياسات والباحثين عند وضع القوانين وتنفيذها.

ويختلف متوسط درجات آراء الخبراء بشأن حقوق المرأة في الواقع العملي باختلاف المناطق وفئات الدخل. ويختلف التصور الخاص بحقوق المرأة في الواقع العملي من منطقة إلى أخرى وداخل المنطقة الواحدة، حيث يتجاوز متوسط درجات آراء الخبراء المتوسط العالمي البالغ 65.7 المترکز في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات الدخل المرتفع، ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي المقابل، سجلت الاقتصادات في جميع المناطق الأخرى متوسط درجات أقل، وجميعها تقل عن المتوسط العالمي وفقاً لآراء الخبراء (الشكل 5). ويرى الخبراء أن حقوق المرأة شهدت مزيداً من التقدم، لا سيما في المجالات المنظورة تحت مؤشرات المعاشات التقاعدية والتنقل والأصول. وتركز هذه المجالات، على التوالي، على المساواة في مزايا المعاشات التقاعدية، وحرية التنقل، وحقوق الملكية للمرأة. وعلى النقيض من ذلك، تشير الآراء حول مؤشرات السلامة ورعاية الطفل إلى أن حقوق المرأة في هذين المجالين تتأخر كثيراً في الواقع العملي، مما يبرز الحاجة الماسة إلى إجراء تحسينات فيها.

الشكل 5 | أكبر تفاوتات في درجات آراء الخبراء في منطقتي شرق آسيا والمحيط الهادئ وجنوب آسيا

توزيع درجات آراء الخبراء في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، حسب المناطق



المصدر: قاعدة بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2024. ملحوظة: تقتصر العينة على 164 اقتصاداً تتوفر بشأنها بيانات آراء الخبراء. ويمثل كل خط عمودي درجة ترتيب الاقتصاد في منطقتيه. وتشير كل دائرة زرقاء إلى متوسط درجة التصنيف لمنطقة ما. ويتم تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى للدرجات داخل كل منطقة.

ويتفق أغلب الخبراء على أن أقل من نصف النساء لا يتعرضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي وأن النساء يواجهن عقبات كبيرة بعد الإنجاب. ولا يشير سوى قلة من الخبراء إلى أن "جميع النساء تقريباً" يحصلن على خدمات جيدة المستوى لرعاية الطفل وبأسعار معقولة.

مجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0: الاتجاهات الناشئة عن تحليل بيانات القياسات الجديدة

تكشف بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0 عن فجوات مهمة في الأطر القانونية وتنفيذها والنتائج المتصورة. وتدعو النتائج المستخلصة من البيانات إلى اتخاذ مجموعة شاملة من الإجراءات لسد الفجوات بين الجنسين. وتشمل هذه الإجراءات إصلاح القوانين، واستحداث آليات لدعم التنفيذ الهادف للقوانين، وإطلاق حملات توعية لإعادة تشكيل السلوكيات، والنهوض بأجندة المساواة بين الجنسين في نهاية المطاف. وبالإضافة إلى ذلك، تُعد المؤشرات في حد ذاتها مورداً عاماً قيماً، حيث تقدم رؤى قائمة على الأدلة في جميع هذه الركائز، كما أنها تشكل أساساً للتوصيات والبحوث المتعلقة بالسياسات.

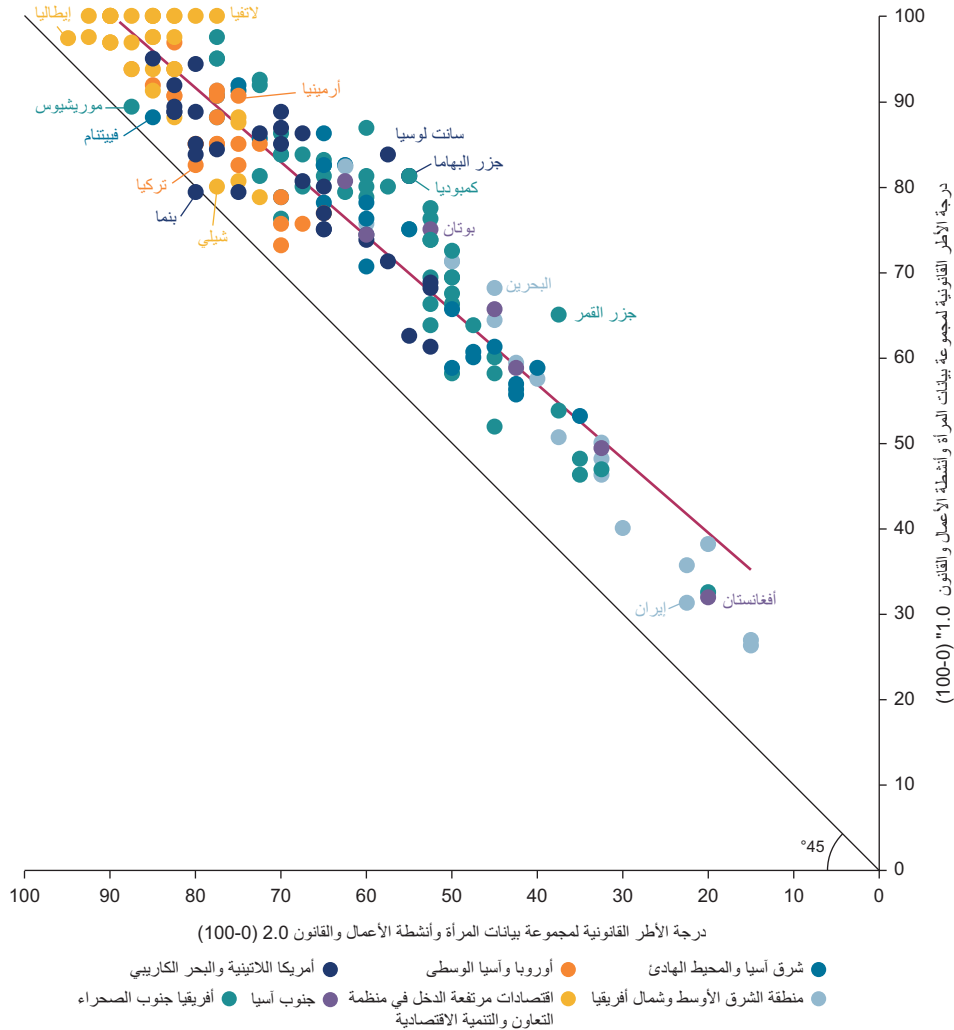
وتحدد أربع نتائج رئيسية المجالات التي لا تزال تشهد فجوات قانونية وتنفيذية، وكيف يرى الخبراء وضع المرأة على أرض الواقع، والاقتصادات التي تركز تقدماً.

1. يظهر الإطار الأكثر طموحاً لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0 انخفاضاً بمقدار 14 نقطة في المتوسط في درجات التقييم القانوني مقارنة بمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 1.0. وأدى إدراج مؤشري رعاية الطفل والسلامة، والتحسينات المنهجية على مستوى المؤشرات، إلى إحداث تغيير كبير في المشهد القانوني الملحوظ للشمول الاقتصادي للمرأة. ونتيجة لهذه التعديلات، شهدت الاقتصادات تراجعاً ملحوظاً بنحو 14 نقطة في درجاتها، في المتوسط (الشكل 6). ويؤكد هذا التحول تأثير المؤشرات الجديدة على التقييم العام للحقوق القانونية للمرأة، ويسلط الضوء على طبيعة تطور قياس المساواة بين الجنسين.

2. تواجه جميع الاقتصادات تقريباً، حتى تلك التي تملك القوانين الأكثر مساواة بين الجنسين، فجوة كبيرة في التنفيذ. ويرتبط مؤشر الأطر القانونية لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0 ارتباطاً كبيراً بمؤشر الأطر الداعمة، فالقوانين المدونة الأقوى ترتبط في العادة بأطر داعمة أقوى (الشكل 7). غير أن العلاقة بين درجات الأطر القانونية والأطر الداعمة بمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0 ليست تماماً علاقة فردية، كما أن سن القوانين على نحو يُحقق قدراً أكبر من المساواة بين الجنسين لا يصاحبه سياسات أو خطط أو موازنات أو إستراتيجيات للتنفيذ على أرض الواقع. وبوجه عام، فإن الاقتصادات التي حصلت على درجة مرتفعة في الأطر القانونية الخاصة بمؤشرات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0 أعلى من 50 درجة (الجانب الأيمن من الشكل 7) لديها فجوة في التنفيذ تبلغ في المتوسط 27، في حين أن الاقتصادات التي حصلت على 50 درجة أو أقل (الجانب الأيسر) تُظهر فجوة تبلغ في المتوسط 19.5. ويسلط هذا الاختلاف الكبير الضوء على أنه في حين أن الاقتصادات التي سجلت درجات منخفضة في الأطر القانونية لا يزال لديها مجال كبير للتحسن في مؤشري الأطر القانونية والأطر الداعمة بمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0، فإن الاقتصادات التي سجلت درجات أعلى في الأطر القانونية تواجه في المتوسط فجوة أكبر في التنفيذ. ومع ذلك، هناك اختلافات صارخة داخل المناطق. وقد تنشأ هذه الظاهرة لأن هذه الاقتصادات أجرت في الأونة الأخيرة إصلاحات قانونية دون تنفيذ سياسات مناظرة، كما هو الحال في كوت ديفوار، التي تُظهر أكبر فرق بين درجات الأطر القانونية (77.5) ودرجات الأطر الداعمة (24.2) بمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0. ويمكن إرجاع الفجوات الأكبر في الاقتصادات التي سجلت درجات أعلى في المساواة القانونية بين الجنسين إلى وجود معيار أعلى في أطرها القانونية.

وتختلف فجوات التنفيذ أيضاً فيما بين المؤشرات. فعلى سبيل المثال، يبرز مؤشر السلامة أن نحو 55% من الاقتصادات لديها قوانين شاملة تعالج العنف الأسري، وأن 27% لديها تشريعات كافية تعالج زواج الأطفال، لكن 43% فقط لديها آليات شاملة للتصدي للأشكال المتعددة للعنف ضد المرأة. وفي مجال مكان

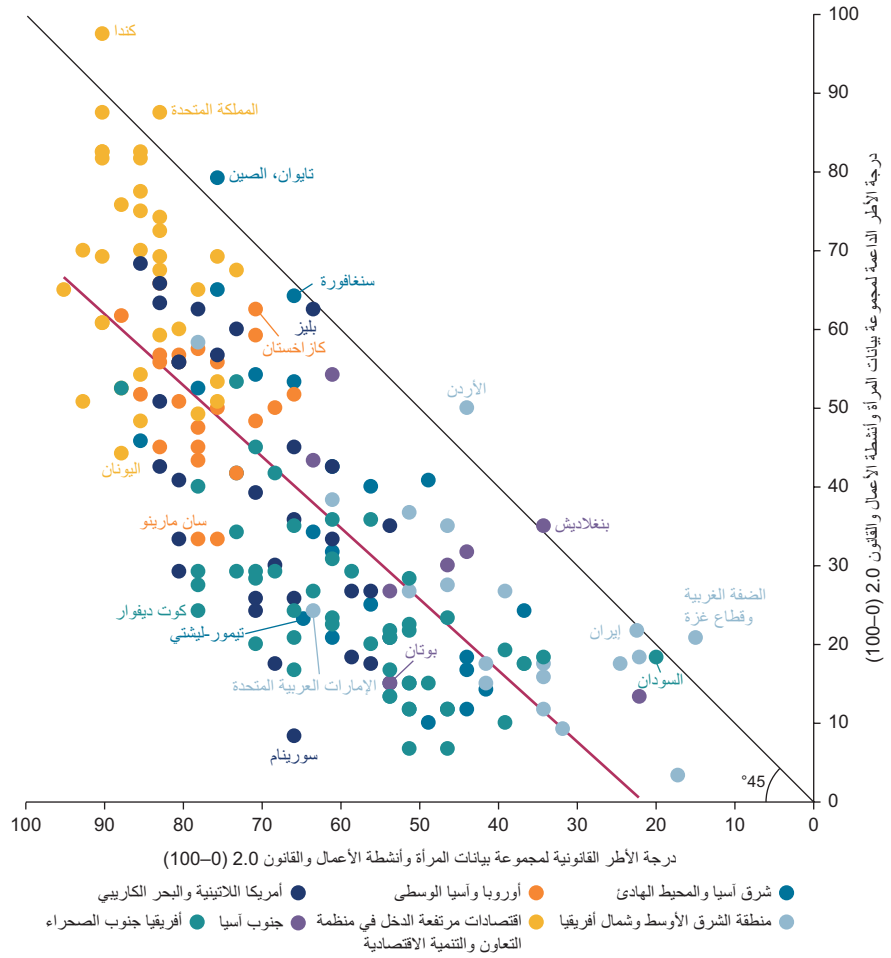
الشكل 6 | الاقتصادات التي تسجل درجات مرتفعة على المؤشر القانوني لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 1.0 لا تزال تسجل درجات مرتفعة على المؤشر القانوني لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0



المصدر: قاعدة بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2024. ملحوظة: يوضح الشكل وجود ارتباط بين درجات الأطر القانونية لمجموعة البيانات 1.0 ومجموعة البيانات 2.0 في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون. وتمثل كل نقطة اقتصاداً واحداً داخل المنطقة. ويُدرج أيضاً خط انحدار مناسب (باللون أحمر).

العمل، تنتج 36% من الاقتصادات للعمال خيار طلب ترتيبات عمل مرنة إما من خلال ساعات العمل المرنة أو العمل عن بعد، لكن 19% فقط قامت بنشر مبادئ توجيهية حول ترتيبات العمل المرنة. وفي مجال الأجور، يوجد لدى نحو 52% من الاقتصادات على مستوى العالم أحكام قانونية تفرض المساواة في الأجر عن العمل متساوي القيمة، لكن 18% فقط لديها تدابير لشفاية الأجور أو آليات تنفيذ لمعالجة الفجوة في الأجور بين الجنسين. وفيما يتعلق بمؤشر الوالدية، فإن 65% من الاقتصادات تمنح الآباء يوماً واحداً على الأقل إجازة مدفوعة الأجر عند ولادة طفل، لكن 16% فقط تقدم حوافز للآباء للحصول على إجازة أبوة

الشكل 7 | ترتبط القوانين التي تحقق قدراً أكبر من المساواة بين الجنسين بأطر داعمة أفضل

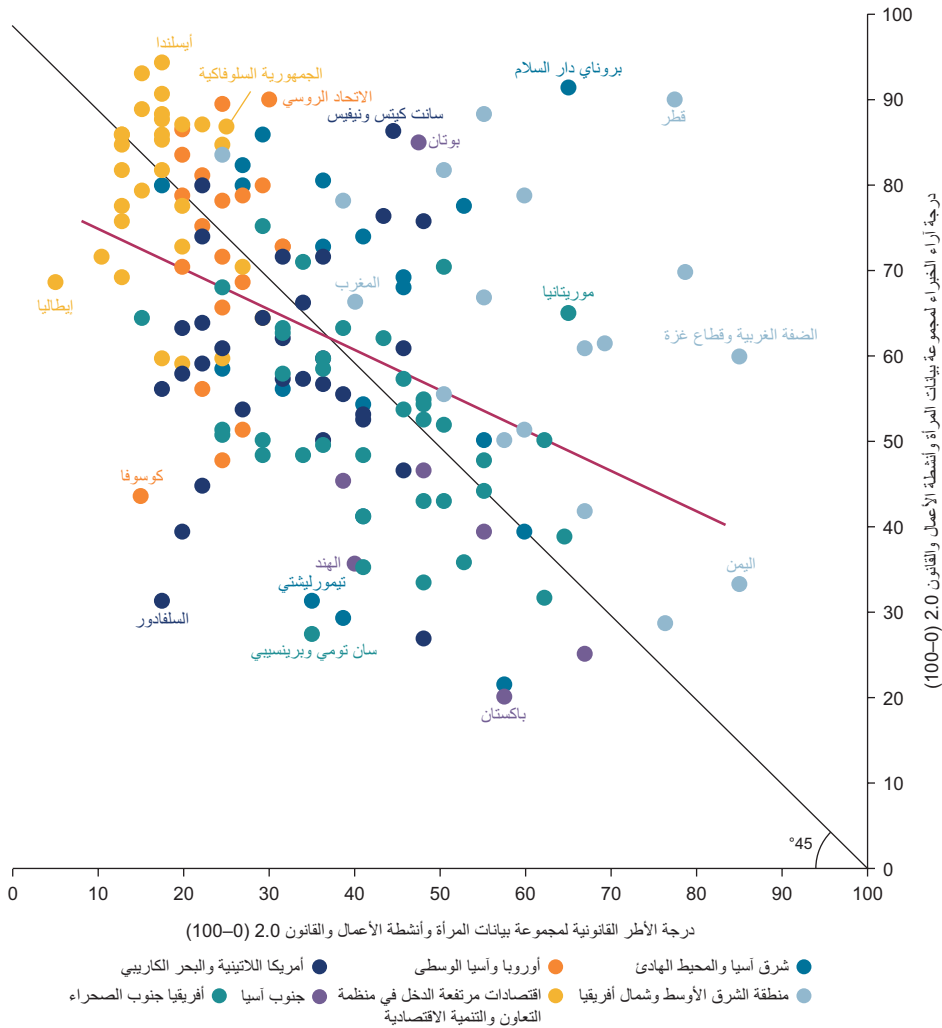


المصدر: قاعدة بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2024. ملحوظة: يوضح الشكل الارتباط بين درجات الأطر الداعمة ودرجات الأطر القانونية لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0. وتمثل كل نقطة اقتصاداً واحداً. ويدرج أيضاً خط انحدار مناسب (باللون الأحمر).

عند ولادة طفل. بالإضافة إلى ذلك، وكما هو مبين في المؤشر الجديد لرعاية الطفل، ففي حين أن 77% من الاقتصادات توفر مراكز تقديم خدمات رعاية الطفل، فقد أنشأت 47% فقط سجلاً مركزياً متاحاً للجمهور أو قاعدة بيانات لمقدمي خدمات رعاية الطفل المسجلين. وفي مجال ريادة الأعمال، تشترط 13% فقط من الاقتصادات على الشركات المسجلة في البورصة أن يكون لديها حصة (كوتة) ملزمة قانوناً للمرأة في مجالس إدارة الشركات، و35% فقط من الاقتصادات تنشر إحصاءات عن الشركات المملوكة للنساء، وهو أمر أساسي لتصميم سياسات وبرامج عامة فعالة. ويظل أكبر قيد على مستوى مؤشر الأصول هو عدم الإقرار القانوني بالمساهمات غير النقدية التي تقدمها المرأة لأسرتها، ويحدث ذلك في 29% من الاقتصادات. وأخيراً، في مجال المعاشات التقاعدية، تختلف الأعمار التي يمكن فيها للرجال والنساء التقاعد في 33% من الاقتصادات، ولا تُحتسب فترات الغياب لرعاية الطفل في مزايا المعاشات التقاعدية في 43% من الاقتصادات؛ ولا يقدم سوى 15% من الاقتصادات بعض الحوافز التي تؤثر على استحقاقات التقاعد للنساء.

3. عندما توفر الأطر القانونية قدراً أكبر من المساواة بين الجنسين، يرى الخبراء وضعاً أفضل للمرأة على أرض الواقع، لكن هذه العلاقة ليست قوية كما هو الحال مع الأطر الداعمة. وتكتشف مقارنة بين مؤشر الأطر القانونية لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0 ومؤشر آراء الخبراء عن وجود ارتباط كبير بين الوضع القانوني للاقتصادات وتصورات حقوق المرأة في الواقع العملي (الشكل 8). متوسط النقاط العالمي للأطر القانونية لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0 هو 64.2، ومتوسط النقاط العالمي لآراء الخبراء هو 65.7 غير أن هذا الارتباط أضعف من الارتباط الذي لوحظ بين درجات مؤشر الأطر القانونية ومؤشر الأطر الداعمة مع وجود بعض الاستثناءات. فالأطر الداعمة تتبع عموماً أنماطاً مشابهة لتلك الخاصة بالنتائج القانونية، ولكن بتأخر؛ أما العلاقة مع آراء الخبراء فهي أقل وضوحاً. وفي الاقتصادات التي تسجل درجات قانونية أعلى، نجد الفرق بين درجة آراء الخبراء ودرجة الأطر القانونية أكثر وضوحاً. وتشير هذه

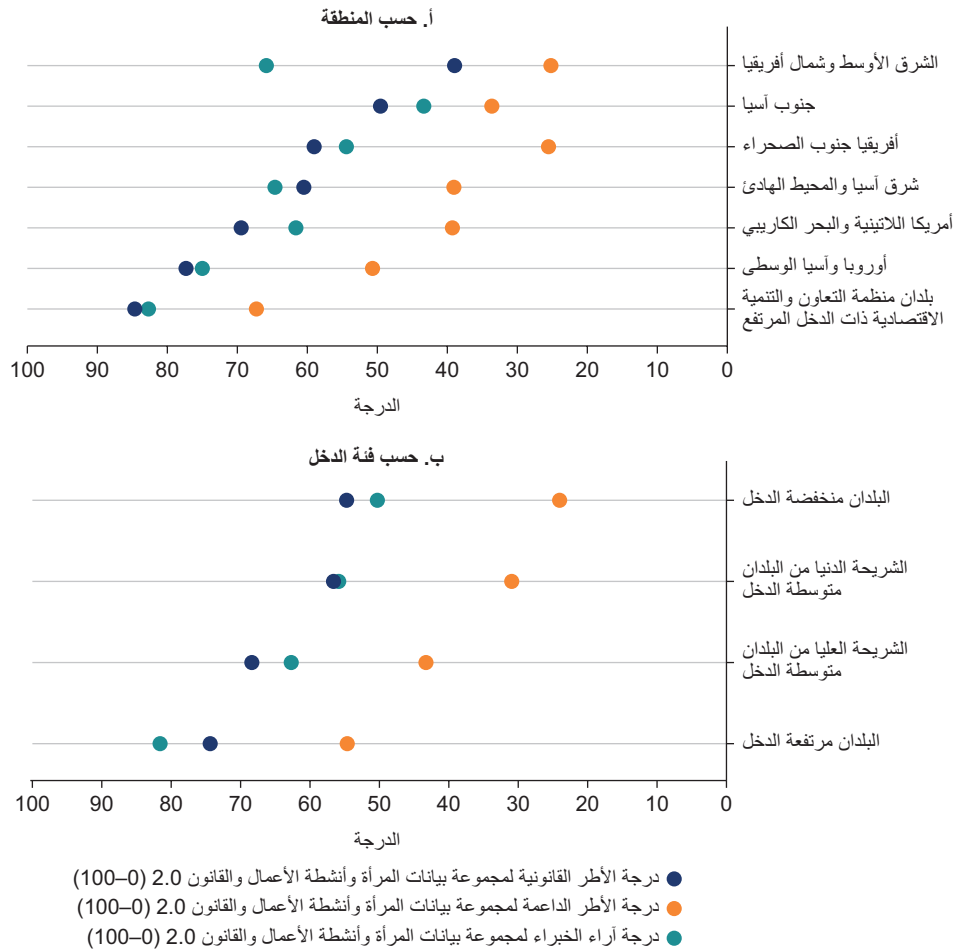
الشكل 8 | ارتباط القوانين التي تحقق قدراً أكبر من المساواة بين الجنسين بتصور وجود مزيد من الحقوق للمرأة في الواقع العملي



النتيجة إلى وجود درجة أكبر من التباين والتعقيد في كيفية تصور الخبراء للمعايير القانونية، والتي يمكن أن تتأثر بسياق الاقتصاد المعني.

وتتفاوت الموامة بين آراء الخبراء والأطر القانونية من منطقة إلى أخرى وداخل كل منطقة، وغالباً ما تتحرف عن الاتجاهات التي تظهر في المؤشر القانوني (الشكل 9). فعلى سبيل المثال، تُظهر اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عموماً آراء إيجابية بشأن حقوق المرأة أكثر مما تُظهره الدرجات على مؤشر الأطر القانونية. وبالمثل، تسجل منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ درجات أعلى في آراء الخبراء مقارنة بمؤشر الأطر القانونية، في حين تسجل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي درجات أقل في آراء الخبراء مقارنة بمؤشر الأطر القانونية.

الشكل 9 | الأطر الداعمة تتأخر وراء الأطر القانونية وتقييمات آراء الخبراء عبر المناطق وفئات الدخل



المصدر: قاعدة بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2024. ملحوظة: المناطق ومجموعات الدخل مرتبة حسب متوسط نقاط الأطر القانونية، من الأقل إلى الأعلى. تقتصر العينة على 164 اقتصاداً تتوفر بشأنها بيانات آراء الخبراء. واستُبعدت جمهورية فنزويلا البوليفارية من تحليل فئات الدخل لأنها خارج تصنيف البنك الدولي حالياً بسبب نقص البيانات ذات الجودة الكافية التي يمكن للبنك الاعتماد عليها.

وفي منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، قامت خمسة اقتصادات - أرمينيا وأذربيجان وقبرص ومولدوفا وأوزبكستان - بسن تسعة إصلاحات. وفي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، قامت ماليزيا بسن أربعة إصلاحات، أما في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فقد سنت سورينام اثنين من الإصلاحات، وقامت "بليز" بسن إصلاح واحد. ومن بين اقتصادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات الدخل المرتفع، كانت الجمهورية السلوفاكية البلد الوحيد الذي أجرى إصلاحات. وبوجه عام، كانت الاقتصادات الأكثر تحسناً هي الأردن وماليزيا وسيراليون وتوغو وأوزبكستان، وذلك بفضل الإصلاحات الشاملة التي أدخلتها في مجالات متعددة، والتي رفعت درجاتها بـ 19 و 28 نقطة مئوية. وسجلت مؤشرات الوالدية والأجور ومكان العمل على مؤشر مجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 1.0 أكبر عددٍ من الإصلاحات خلال العام الماضي. وسجلت المؤشرات الأخرى عدداً أقل من الإصلاحات، ويرجع ذلك إلى بلوغ مستوى أعلى من المساواة في بعض المجالات التي شملها القياس (ريادة الأعمال) من ناحية، كما أن هذه المؤشرات تقيس مجالات القانون المعروفة بصعوبتها (التنقل والأصول) من ناحية أخرى.

الطريق إلى المستقبل

ويكشف النهج الجديد لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0، ثلاثي المستويات، الذي يركز على الأطر القانونية والأطر الداعمة وآراء الخبراء، عن فجوات مهمة، كما يوضح أن تصورات الخبراء عن وضع حقوق المرأة لا تتسق دوماً مع ما يلزم لتنفيذ هذه الحقوق في الواقع العملي. وينبغي إجراء المزيد من الأبحاث بشأن هذه الفجوات. ومن خلال تحسين هذه التدابير في المستقبل، يخطط فريق إعداد تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لتقديم بيانات أكثر شمولاً لإثراء الحوار بشأن السياسات والإصلاحات، وبالتالي تمكين المزيد من النساء من الحصول على حقوقهن وتعزيز الشمول الاقتصادي للمرأة ومشاركتها في القوى العاملة في جميع أنحاء العالم.

الملحق "أ" الأسئلة الخاصة بمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0

الجدول أ.1	الأسئلة الخاصة بمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0	المؤشر						
	<table border="1"> <thead> <tr> <th>آراء الخبراء</th> <th>الأطر الداعمة</th> <th>الأطر القانونية</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>1. هل تواجه العملي، ألا تتعرض المرأة للعنف القائم على النوع الاجتماعي؟</td> <td>1. هل وضعت الحكومة آليات شاملة للتصدي للعنف ضد المرأة؟ 2. هل توجد إجراءات خاصة للتعامل مع حالات التحرش الجنسي؟ 3. هل هناك جهة حكومية مسؤولة عن رصد وتنفيذ الخدمات والخطط والبرامج الوطنية التي تتصدى للعنف ضد المرأة؟ 4. هل تُحدد مخصصات سنوية في الموازنة لبرامج الحد من مخاطر العنف ضد المرأة ومنعه والتصدي له؟</td> <td>1. هل يعالج القانون زواج الأطفال؟ 2. هل يعالج القانون التحرش الجنسي؟ 3. هل يعالج القانون العنف الأسري؟ 4. هل يعالج القانون قتل الإناث؟</td> </tr> </tbody> </table>	آراء الخبراء	الأطر الداعمة	الأطر القانونية	1. هل تواجه العملي، ألا تتعرض المرأة للعنف القائم على النوع الاجتماعي؟	1. هل وضعت الحكومة آليات شاملة للتصدي للعنف ضد المرأة؟ 2. هل توجد إجراءات خاصة للتعامل مع حالات التحرش الجنسي؟ 3. هل هناك جهة حكومية مسؤولة عن رصد وتنفيذ الخدمات والخطط والبرامج الوطنية التي تتصدى للعنف ضد المرأة؟ 4. هل تُحدد مخصصات سنوية في الموازنة لبرامج الحد من مخاطر العنف ضد المرأة ومنعه والتصدي له؟	1. هل يعالج القانون زواج الأطفال؟ 2. هل يعالج القانون التحرش الجنسي؟ 3. هل يعالج القانون العنف الأسري؟ 4. هل يعالج القانون قتل الإناث؟	السلامة
آراء الخبراء	الأطر الداعمة	الأطر القانونية						
1. هل تواجه العملي، ألا تتعرض المرأة للعنف القائم على النوع الاجتماعي؟	1. هل وضعت الحكومة آليات شاملة للتصدي للعنف ضد المرأة؟ 2. هل توجد إجراءات خاصة للتعامل مع حالات التحرش الجنسي؟ 3. هل هناك جهة حكومية مسؤولة عن رصد وتنفيذ الخدمات والخطط والبرامج الوطنية التي تتصدى للعنف ضد المرأة؟ 4. هل تُحدد مخصصات سنوية في الموازنة لبرامج الحد من مخاطر العنف ضد المرأة ومنعه والتصدي له؟	1. هل يعالج القانون زواج الأطفال؟ 2. هل يعالج القانون التحرش الجنسي؟ 3. هل يعالج القانون العنف الأسري؟ 4. هل يعالج القانون قتل الإناث؟						
	<table border="1"> <tbody> <tr> <td>1. هل يُسمح للمرأة باختيار محل إقامتها مثلما يُسمح للرجل؟ 2. هل يُسمح للمرأة بالسفر إلى الخارج مثلما يُسمح للرجل؟ 3. هل يُسمح للمرأة بالسفر والتنقل خارج منزلها مثلما يُسمح للرجل؟ 4. هل تتمتع المرأة والرجل بحقوق متساوية في منح الجنسية للزوج/الزوجة وأطفالهما؟</td> <td>1. هل إجراءات استخراج جواز السفر واحدة للمرأة والرجل؟ 2. هل إجراءات الحصول على بطاقات الهوية الرسمية واحدة بالنسبة للمرأة والرجل؟ 3. هل تراعي السياسة أو الخطة الحالية صراحة احتياجات التنقل الخاصة بالمرأة بوسائل النقل العام؟</td> <td>التنقل</td> </tr> </tbody> </table>	1. هل يُسمح للمرأة باختيار محل إقامتها مثلما يُسمح للرجل؟ 2. هل يُسمح للمرأة بالسفر إلى الخارج مثلما يُسمح للرجل؟ 3. هل يُسمح للمرأة بالسفر والتنقل خارج منزلها مثلما يُسمح للرجل؟ 4. هل تتمتع المرأة والرجل بحقوق متساوية في منح الجنسية للزوج/الزوجة وأطفالهما؟	1. هل إجراءات استخراج جواز السفر واحدة للمرأة والرجل؟ 2. هل إجراءات الحصول على بطاقات الهوية الرسمية واحدة بالنسبة للمرأة والرجل؟ 3. هل تراعي السياسة أو الخطة الحالية صراحة احتياجات التنقل الخاصة بالمرأة بوسائل النقل العام؟	التنقل				
1. هل يُسمح للمرأة باختيار محل إقامتها مثلما يُسمح للرجل؟ 2. هل يُسمح للمرأة بالسفر إلى الخارج مثلما يُسمح للرجل؟ 3. هل يُسمح للمرأة بالسفر والتنقل خارج منزلها مثلما يُسمح للرجل؟ 4. هل تتمتع المرأة والرجل بحقوق متساوية في منح الجنسية للزوج/الزوجة وأطفالهما؟	1. هل إجراءات استخراج جواز السفر واحدة للمرأة والرجل؟ 2. هل إجراءات الحصول على بطاقات الهوية الرسمية واحدة بالنسبة للمرأة والرجل؟ 3. هل تراعي السياسة أو الخطة الحالية صراحة احتياجات التنقل الخاصة بالمرأة بوسائل النقل العام؟	التنقل						

الأسئلة الخاصة بمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0 (تكملة)			
المؤشر	الأطر القانونية	الأطر الداعمة	آراء الخبراء
مكان العمل	<ol style="list-style-type: none"> هل يُسمح للمرأة بالحصول على وظيفة مثلما يُسمح للرجل؟ هل ينص القانون صراحة على حظر التمييز في التوظيف على أساس الحالة الاجتماعية والحالة الودية والسن؟ هل يحظر القانون التمييز في التوظيف على أساس النوع الاجتماعي؟ هل يسمح القانون للموظفين بطلب العمل وفق جدول عمل مرن؟ 	<ol style="list-style-type: none"> هل تتلقى هيئة متخصصة شكاوى بشأن التمييز بين الجنسين في التوظيف؟ هل نشرت الحكومة مبادئ توجيهية بشأن عدم التمييز على أساس النوع الاجتماعي في التوظيف؟ هل نشرت الحكومة إرشادات بشأن ترتيبات العمل المرنة؟ 	<ol style="list-style-type: none"> في الواقع العملي، هل تتمتع المرأة بنفس الفرص التي يتمتع بها الرجل للالتحاق بسوق العمل؟ في الواقع العملي، هل تتمتع المرأة بنفس الفرص التي يتمتع بها الرجل للبقاء في مكان العمل؟
الأجور	<ol style="list-style-type: none"> هل ينص القانون على المساواة في الأجر عن العمل متساوي القيمة؟ هل يُسمح للمرأة بالعمل ليلًا مثلما يُسمح للرجل؟ هل يُسمح للمرأة بالعمل في وظيفة خطيرة مثلما يُسمح للرجل؟ هل يُسمح للمرأة بالعمل في الوظائف الصناعية مثلما يُسمح للرجل؟ 	<ol style="list-style-type: none"> هل توجد تدابير لشفافية الأجور أو آليات إنفاذ لمعالجة الفجوة في الأجور؟ هل تم نشر بيانات مصنفة حسب نوع الجنس عن التوظيف في مختلف الصناعات أو القطاعات؟ 	<ol style="list-style-type: none"> في الواقع العملي، هل تتمتع المرأة والرجل بأجر متساو عن العمل متساوي القيمة؟ في الواقع العملي، هل تتمتع المرأة والرجل بالمساواة في الحصول على وظائف عالية الأجر؟
الزواج	<ol style="list-style-type: none"> هل يخلو القانون من الأحكام التي تلزم المرأة المتزوجة بطاعة زوجها؟ هل يُمكن للمرأة أن تكون "رب البيت" أو "رب الأسرة" مثلما يُمكن للرجل؟ هل يُمكن للمرأة الحصول على حكم بالطلاق مثلما يُمكن للرجل؟ هل تتمتع المرأة بنفس حق الرجل في الزواج مرة أخرى؟ 	<ol style="list-style-type: none"> هل هناك عملية أو إجراء عاجل للبت في النزاعات المتعلقة بقانون الأسرة؟ هل توجد محاكم مختصة بالأسرة؟ هل المساعدة القانونية متاحة للنزاعات المتعلقة بقانون الأسرة؟ 	<ol style="list-style-type: none"> في الواقع العملي، هل تتمتع المرأة والرجل بحقوق متساوية أثناء الزواج؟ في الواقع العملي، هل تتمتع المرأة والرجل بحقوق متساوية عند الطلاق؟
الودية	<ol style="list-style-type: none"> هل يُتاح للأُم الحصول على إجازة وضع مدفوعة الأجر لمدة 14 أسبوعاً على الأقل؟ هل تدفع الحكومة فقط مزايا إجازة الوضع للأمهات؟ هل الإجازة مدفوعة الأجر متاحة للآباء؟ هل يحظر القانون فصل العاملات الحوامل؟ 	<ol style="list-style-type: none"> هل يمكن التقدم بطلب للحصول على مزايا الأمومة من خلال إجراء حكومي واحد؟ هل توجد حوافز لتشجيع الآباء للحصول على إجازة أبوة عند ولادة طفل؟ هل تُنشر بيانات مصنفة حسب نوع الجنس عن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر؟ 	<ol style="list-style-type: none"> في الواقع العملي، هل تحصل المرأة على إجازة مدفوعة الأجر لولادة طفلها؟ في الواقع العملي، هل يحصل الرجل على إجازة مدفوعة الأجر عند ولادة طفل له؟
رعاية الطفل	<ol style="list-style-type: none"> هل ينص القانون على توفير خدمات رعاية الطفل في مراكز مخصصة؟ هل ينص القانون على تقديم أي شكل من أشكال المساندة للحصول على خدمات رعاية الطفل؟ هل ينص القانون على تقديم أي شكل من أشكال المساندة لمقدمي رعاية الطفل غير الحكوميين؟ هل يضع القانون معايير جودة لتقديم خدمات رعاية الطفل في المراكز المخصصة لذلك؟ 	<ol style="list-style-type: none"> هل يتاح للجمهور سجل أو قاعدة بيانات لمقدمي خدمات رعاية الطفل؟ هل هناك إجراءات محددة وواضحة لطلب الدعم المالي من الحكومة لخدمات رعاية الطفل من جانب الآباء والأمهات؟ هل هناك إجراءات محددة وواضحة لطلب الدعم المالي من الحكومة لخدمات رعاية الطفل من جانب مقدمي خدمات رعاية الطفل غير الحكوميين؟ هل نشرت الحكومة أي تقارير عن جودة خدمات رعاية الطفل؟ 	<ol style="list-style-type: none"> في الواقع العملي، هل تحصل المرأة على خدمات جيدة وميسورة التكلفة لرعاية الطفل؟

الأسئلة الخاصة بمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0 (تكملة)			
المؤشر	الأطر القانونية	الأطر الداعمة	آراء الخبراء
ريادة الأعمال	<ol style="list-style-type: none"> هل يُمكن للمرأة القيام بأنشطة ريادة الأعمال مثلما يُمكن للرجل؟ هل يحظر القانون التمييز على أساس النوع الاجتماعي في فرص الحصول على قروض؟ هل ينص القانون على تخصيص حصة (كوتة) للمرأة في مجالس إدارة الشركات؟ هل يتضمن القانون أحكاماً مراعية للمساواة بين الجنسين في عمليات المشتريات العامة؟ 	<ol style="list-style-type: none"> هل تم نشر بيانات مصنفة حسب نوع الجنس عن أنشطة الأعمال، أو ريادة الأعمال، أو مؤسسات الأعمال المملوكة للنساء؟ هل البرامج التي تقودها الحكومات لدعم رائدات الأعمال توفر فرص الحصول على التمويل والتدريب والتوجيه أو تطوير الأعمال؟ هل تركز الخطة أو الإستراتيجية الحكومية الوطنية الحالية على حصول المرأة على الخدمات المالية؟ 	<ol style="list-style-type: none"> في الواقع العملي، هل تتمتع المرأة بنفس الفرص التي يتمتع بها الرجل في بدء نشاط تجاري وإدارته؟ في الواقع العملي، هل تتمتع المرأة والرجل بفرص متساوية للحصول على الائتمان؟
الأصول	<ol style="list-style-type: none"> هل تتمتع المرأة والرجل بالمساواة في حق حيازة الأموال غير المنقولة وسلطة التصرف فيها، بما فيها الأرض؟ هل يتمتع الأبناء والبنات بحقوق متساوية في الإرث؟ هل يتمتع الزوج والزوجة بحقوق متساوية في الإرث من شريك الحياة المتوفى؟ هل ينص القانون على تقييم المساهمات غير النقدية؟ 	<ol style="list-style-type: none"> هل توجد آليات أو حوافز لتشجيع المرأة على تسجيل الأموال غير المنقولة (بما في ذلك الملكية المشتركة)؟ هل توجد تدابير للتوعية لتحسين مستوى حصول المرأة على المعلومات المتعلقة بالحقوق الزوجية والميراث؟ هل تم نشر بيانات مجهولة المصدر ومصنفة حسب نوع الجنس عن ملكية الأصول والعقارات؟ 	<ol style="list-style-type: none"> في الواقع العملي، هل تتمتع المرأة والرجل بحقوق متساوية في الأموال غير المنقولة؟
المعاشات التقاعدية	<ol style="list-style-type: none"> هل تتساوى الأعمار التي يمكن للمرأة والرجل التقاعد عندها مع الحصول على مزايا المعاش التقاعدي كاملة؟ هل تتساوى الأعمار التي يمكن للمرأة والرجل التقاعد عندها مع الحصول على مزايا المعاش التقاعدي جزئياً؟ هل تتساوى سن التقاعد الإلزامي للمرأة والرجل؟ هل يتم حساب فترات الغياب لرعاية الطفل في مزايا المعاشات التقاعدية؟ 	<ol style="list-style-type: none"> هل توجد حوافز لزيادة مزايا التقاعد للمرأة؟ هل هناك إجراء مطبق لمستحقي المعاشات التقاعدية للطعن في قرارات السلطة المختصة بشأن المزايا التي يحصلون عليها؟ 	<ol style="list-style-type: none"> في الواقع العملي، هل تتمتع المرأة والرجل بمزايا متساوية للمعاشات التقاعدية بعد التقاعد؟

المصدر: قاعدة بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2024.

الملحق "ب" درجات مجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 1.0 و2.0

درجات مجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 1.0 و2.0				الجدول ب. 1
درجة آراء الخبراء لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0	درجة الأطر الداعمة لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0	درجة الأطر القانونية لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0	درجة الأطر القانونية لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 1.0	الإقتصاد
● 90.0	● 69.2	● 90.0	● 100.0	بلجيكا
—	● 97.5	● 90.0	● 100.0	كندا
● 91.3	● 60.0	● 80.0	● 100.0	الدانمرك
● 72.5	● 87.5	● 90.0	● 100.0	فرنسا
● 85.6	● 82.5	● 85.0	● 100.0	ألمانيا
● 83.1	● 44.2	● 87.5	● 100.0	اليونان
● 94.4	● 69.2	● 82.5	● 100.0	أيسلندا
● 89.4	● 81.7	● 85.0	● 100.0	أيرلندا
● 88.8	● 49.2	● 77.5	● 100.0	لاتفيا
● 90.0	● 70.0	● 85.0	● 100.0	لكسمبرغ
● 79.4	● 60.8	● 90.0	● 100.0	هولندا
● 75.0	● 50.8	● 92.5	● 100.0	البرتغال
● 81.3	● 82.5	● 90.0	● 100.0	إسبانيا
● 91.3	● 72.5	● 82.5	● 100.0	السويد
● 92.5	● 48.3	● 85.0	● 97.5	إستونيا
● 95.0	● 77.5	● 85.0	● 97.5	فنلندا
● 68.8	● 65.0	● 95.0	● 97.5	إيطاليا
—	● 70.0	● 92.5	● 97.5	نيوزيلندا
● 71.3	● 27.5	● 77.5	● 97.5	توغو
● 81.3	● 87.5	● 82.5	● 97.5	المملكة المتحدة
● 88.8	● 81.7	● 90.0	● 96.9	أستراليا
● 85.6	● 82.5	● 90.0	● 96.9	النمسا
● 82.5	● 55.8	● 82.5	● 96.9	قبرص
● 97.5	● 75.8	● 87.5	● 96.9	النرويج
● 90.0	● 60.8	● 90.0	● 96.9	سلوفينيا
● 53.8	● 24.2	● 77.5	● 95.0	كوت ديفوار
● 53.1	● 29.2	● 77.5	● 95.0	غابون
● 58.8	● 68.3	● 85.0	● 95.0	بيرو
● 46.9	● 40.8	● 80.0	● 94.4	باراغواي
—	● 61.7	● 87.5	● 93.8	كرواتيا
● 76.3	● 59.2	● 82.5	● 93.8	الجمهورية التشيكية
● 93.1	● 52.5	● 87.5	● 93.8	هنغاريا

(تكملة الجدول في الصفحة التالية)

درجات مجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 1.0 و 2.0 (تكملة)				الجدول ب. 1
درجة آراء الخبراء لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0	درجة الأطر الداعمة لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0	درجة الأطر القانونية لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0	درجة الأطر القانونية لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 1.0	الاقتصاد
● 91.9	● 54.2	● 85.0	● 93.8	ليتوانيا
● 61.9	● 67.5	● 82.5	● 93.8	بولندا
● 73.8	● 56.7	● 82.5	● 93.8	صربيا
● 52.5	● 34.2	● 72.5	✓ ● 92.5	سيراليون
● 60.6	● 50.8	● 82.5	● 91.9	كوستاريكا
● 86.3	● 65.0	● 75.0	● 91.9	منطقة هونغ كونغ الإدارية (الصين)
● 43.8	● 51.7	● 85.0	● 91.9	كوسوفا
● 50.6	● 53.3	● 72.5	✓ ● 91.9	رواندا
● 68.8	● 45.0	● 77.5	● 91.3	ألبانيا
● 87.5	● 58.3	● 77.5	● 91.3	مالطة
● 83.8	● 79.2	● 75.0	● 91.3	تايوان، الصين
● 62.5	● 75.0	● 85.0	● 91.3	الولايات المتحدة
● 71.9	● 33.3	● 75.0	✓ ● 90.6	أرمينيا
● 90.6	● 65.8	● 82.5	● 90.6	بلغاريا
● 75.0	● 43.3	● 77.5	✓ ● 90.6	مولدوفا
● 61.3	● 52.5	● 77.5	● 90.6	منغوليا
● 87.5	● 45.0	● 82.5	● 90.6	رومانيا
● 66.3	● 63.3	● 82.5	● 89.4	إكوادور
● 67.5	● 52.5	● 87.5	● 89.4	موريشيوس
● 65.0	● 39.2	● 70.0	● 88.8	بوليفيا
● 31.3	● 42.5	● 82.5	● 88.8	السلفادور
● 41.3	● 65.8	● 82.5	● 88.8	المكسيك
● 83.8	● 55.8	● 80.0	● 88.8	أوروغواي
● 50.0	● 57.5	● 77.5	● 88.1	جورجيا
—	● 74.2	● 82.5	* ● 88.1	جمهورية كوريا
—	● 40.0	● 77.5	● 88.1	جنوب أفريقيا
● 73.8	● 69.2	● 75.0	● 88.1	سويسرا
● 83.8	● 45.8	● 85.0	● 88.1	فييتنام
● 86.9	● 53.3	● 75.0	✓ ● 87.5	الجمهورية السلوفاكية
● 75.0	● 25.8	● 70.0	● 86.9	غيانا
● 50.6	● 35.8	● 60.0	● 86.9	زمبابوي
● 66.3	● 28.3	● 70.0	● 86.3	كابو فيردي
● 67.5	● 60.0	● 72.5	● 86.3	الجمهورية الدومينيكية
● 69.4	● 30.0	● 67.5	● 86.3	نيكاراغوا

(تكملة الجدول في الصفحة التالية)

درجات مجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 1.0 و 2.0 (تكملة)				الجدول ب. 1
درجة آراء الخبراء لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0	درجة الأطر الداعمة لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0	درجة الأطر القانونية لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0	درجة الأطر القانونية لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 1.0	الاقتصاد
● 31.3	● 23.3	● 65.0	● 86.3	تيمورليشتي
● 90.0	● 41.7	● 72.5	* ● 85.6	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
● 83.8	● 41.7	● 72.5	✓ ● 85.0	أذربيجان
● 81.9	● 47.5	● 77.5	● 85.0	البوسنة والهرسك
● 61.9	● 55.8	● 80.0	● 85.0	البرازيل
● 85.0	● 50.8	● 80.0	● 85.0	الجبل الأسود
● 78.8	● 56.7	● 80.0	● 85.0	مقدونيا الشمالية
● 93.8	● 33.3	● 77.5	* ● 85.0	سان مارينو
● 82.5	● 50.0	● 75.0	● 85.0	أوكرانيا
● 60.0	● 24.2	● 70.0	● 85.0	جمهورية فنزويلا البوليفارية
● 63.8	● 62.5	● 77.5	● 84.4	كولومبيا
● 65.6	● 29.2	● 70.0	● 83.8	بنن
● 60.6	● 45.0	● 70.0	* ● 83.8	كينيا
● 66.9	● 29.2	● 80.0	● 83.8	بورتوريكو (الولايات المتحدة)
● 80.0	● 26.7	● 57.5	● 83.8	سانت لوسيا
● 50.6	● 41.7	● 67.5	✓ ● 83.8	أوغندا
● 27.5	● 16.7	● 65.0	● 83.1	سان تومي وبرينسيبي
● 58.1	● 62.5	● 62.5	● 82.5	بليز
● 62.5	● 20.8	● 65.0	● 82.5	بوركينافاسو
● 30.6	● 34.2	● 62.5	● 82.5	فيجي
● 61.3	● 35.0	● 65.0	● 82.5	موزامبيق
● 84.4	● 64.2	● 65.0	● 82.5	سنغافورة
● 58.8	● 55.8	● 80.0	● 82.5	تركيا
● 81.9	● 24.2	● 62.5	● 82.5	الإمارات العربية المتحدة
● 53.8	● 55.8	● 75.0	✓ ● 82.5	أوزبكستان
● 63.8	● 17.5	● 55.0	● 81.3	جزر البهاما
● 71.3	● 40.0	● 55.0	● 81.3	كمبوديا
—	● 23.3	● 60.0	● 81.3	ليبيريا
● 51.9	● 24.2	● 65.0	● 81.3	تنزانيا
● 78.8	● 29.2	● 72.5	● 81.3	زامبيا
● 60.0	● 17.5	● 67.5	● 80.6	غرينادا
—	● 50.8	● 75.0	● 80.6	إسرائيل
● 60.0	● 20.0	● 55.0	✓ ● 80.6	ليسوتو
● 47.5	● 43.3	● 62.5	● 80.6	نيبال

(تكملة الجدول في الصفحة التالية)

درجات مجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 1.0 و 2.0 (تكملة)				الجدول ب. 1
درجة آراء الخبراء لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0	درجة الأطر الداعمة لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0	درجة الأطر القانونية لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0	درجة الأطر القانونية لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 1.0	الاقتصاد
● 75.0	● 25.8	● 65.0	● 80.0	بربادوس
● 62.5	● 65.0	● 77.5	● 80.0	شيلي
● 43.1	● 30.8	● 60.0	* ● 80.0	إثيوبيا
● 65.0	● 29.2	● 57.5	● 80.0	ملاوي
● 74.4	● 29.2	● 67.5	* ● 80.0	ناميبيا
● 66.3	● 26.7	● 62.5	● 79.4	أنغولا
● 56.3	● 56.7	● 75.0	● 79.4	الأرجنتين
● 77.5	● 33.3	● 80.0	● 79.4	بنما
● 36.9	● 22.5	● 60.0	● 78.8	جمهورية الكونغو الديمقراطية
● 67.5	● 67.5	● 72.5	● 78.8	اليابان
● 58.8	● 54.2	● 70.0	● 78.8	الفلبين
● 76.3	● 48.3	● 70.0	● 78.8	طاجيكستان
● 76.3	● 53.3	● 65.0	● 78.1	الصين
● 77.5	● 31.7	● 60.0	● 78.1	تايلند
● 35.0	● 13.3	● 52.5	* ● 77.5	جمهورية أفريقيا الوسطى
—	● 51.7	● 65.0	● 76.9	جمهورية قبرغيز
● 62.5	● 8.3	● 65.0	✓ * ● 76.9	سورينام
● 56.9	● 21.7	● 52.5	● 76.3	بوروندي
● 56.9	● 20.8	● 60.0	● 76.3	كيريباتي
—	● 20.0	● 70.0	● 76.3	سيشل
—	● 50.0	● 67.5	● 75.6	بيلاروس
● 76.3	● 62.5	● 70.0	● 75.6	كازاخستان
● 66.3	● 45.0	● 60.0	● 75.6	المغرب
● 85.0	● 15.0	● 52.5	● 75.0	بوتان
● 56.3	● 35.8	● 55.0	● 75.0	غانا
● 52.5	● 35.8	● 65.0	● 75.0	هندوراس
● 72.5	● 25.0	● 55.0	● 75.0	ساموا
● 59.4	● 45.0	● 65.0	● 75.0	ترينيداد وتوباغو
● 35.6	● 54.2	● 60.0	● 74.4	الهند
● 55.6	● 42.5	● 60.0	● 74.4	جامايكا
● 55.0	● 33.3	● 60.0	● 73.8	غواتيمالا
—	● 20.8	● 52.5	● 73.8	غينيا
● 48.8	● 26.7	● 52.5	● 73.8	ملديف
● 90.0	● 59.2	● 70.0	● 73.1	الاتحاد الروسي

(تكملة الجدول في الصفحة التالية)

درجات مجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 1.0 و 2.0 (تكملة)				الجدول ب. 1
درجة آراء الخبراء لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0	درجة الأطر الداعمة لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0	درجة الأطر القانونية لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0	درجة الأطر القانونية لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 1.0	الاقتصاد
—	● 28.3	● 50.0	● 72.5	السنغال
● 58.1	● 26.7	● 50.0	● 71.3	جيبوتي
● 85.6	● 36.7	● 50.0	● 71.3	السعودية
● 86.3	● 18.3	● 57.5	● 71.3	سانت كيتس ونيفيس
● 43.1	● 42.5	● 60.0	● 70.6	إندونيسيا
—	● 6.7	● 50.0	● 69.4	إريتريا
● 55.0	● 16.7	● 52.5	● 69.4	غامبيا
● 54.4	● 11.7	● 50.0	● 69.4	مدغشقر
● 79.4	● 35.0	● 52.5	* ● 68.8	أنتيغوا وبربودا
● 92.5	● 35.0	● 45.0	● 68.1	البحرين
—	● 15.0	● 52.5	● 68.1	سانت فنسنت وجزر غرينادين
—	● 15.0	● 50.0	● 67.5	جنوب السودان
● 45.0	● 20.8	● 52.5	● 66.3	تشاد
● 45.0	● 21.7	● 50.0	● 66.3	نيجيريا
—	● 15.0	● 50.0	● 65.6	جزر مارشال
● 41.3	● 30.0	● 45.0	● 65.6	سري لانكا
● 52.5	● 10.0	● 37.5	● 65.0	جزر القمر
● 70.0	● 27.5	● 45.0	● 64.4	تونس
● 57.5	● 13.3	● 52.5	● 63.8	بوتسوانا
● 37.5	● 15.0	● 47.5	● 63.8	مالي
● 48.8	● 26.7	● 55.0	● 62.5	دومينيكا
● 28.1	● 20.8	● 52.5	● 61.3	هايتي
● 52.5	● 11.7	● 45.0	● 61.3	ولايات ميكرونيزيا الموحدة
● 81.3	● 40.8	● 47.5	✓ ● 60.6	ماليزيا
● 50.0	● 23.3	● 45.0	● 60.0	الكاميرون
—	● 10.0	● 47.5	● 60.0	بابوا غينيا الجديدة
● 52.5	● 50.0	● 42.5	✓ ● 59.4	الأردن
● 53.8	● 17.5	● 40.0	● 58.8	لبنان
—	● 11.7	● 50.0	● 58.8	ميانمار
● 20.0	● 31.7	● 42.5	● 58.8	باكستان
● 41.3	● 14.2	● 40.0	● 58.8	تونغا
● 46.3	● 6.7	● 45.0	● 58.1	جمهورية الكونغو
● 73.8	● 22.5	● 50.0	✓ ● 58.1	غينيا الاستوائية
● 82.5	● 15.0	● 40.0	● 57.5	الجزائر

(تكملة الجدول في الصفحة التالية)

درجات مجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 1.0 و 2.0 (تكملة)				الجدول ب. 1
درجة آراء الخبراء لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0	درجة الأطر الداعمة لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0	درجة الأطر القانونية لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0	درجة الأطر القانونية لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 1.0	الاقتصاد
● 22.5	● 18.3	● 42.5	● 56.9	جزر سليمان
—	● 11.7	● 42.5	● 56.3	بالاو
—	● 16.7	● 42.5	● 55.6	فانواتو
● 33.1	● 19.2	● 37.5	* ● 53.8	النيجر
● 91.3	● 24.2	● 35.0	● 53.1	بروناي دار السلام
—	● 11.7	● 45.0	* ● 51.9	غينيا-بيساو
—	● 26.7	● 37.5	● 50.6	مصر
● 43.8	● 11.7	● 32.5	● 50.0	ليبيا
● 26.3	● 35.0	● 32.5	● 49.4	بنغلاديش
—	● 17.5	● 32.5	● 48.1	العراق
● 65.0	● 17.5	● 35.0	● 48.1	موريتانيا
—	● 18.3	● 32.5	● 46.9	الصومال
● 40.6	● 17.5	● 35.0	● 46.3	إسواتيني
● 63.8	● 15.8	● 32.5	✓ ● 46.3	عمان
● 64.4	● 9.2	● 30.0	● 40.0	سوريا
● 73.1	● 18.3	● 20.0	● 38.1	الكويت
● 90.0	● 17.5	● 22.5	✓ ● 35.6	قطر
—	● 18.3	● 20.0	* ● 32.5	السودان
—	● 13.3	● 20.0	● 31.9	أفغانستان
● 30.0	● 21.7	● 22.5	● 31.3	إيران
● 33.1	● 3.3	● 15.0	● 26.9	اليمن
● 60.0	● 20.8	● 15.0	● 26.3	الصفة الغربية وقطاع غزة

المصدر: قاعدة بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2024.

ملحوظة: تشير النقاط الملونة إلى الدرجات التي تقع ضمن النطاقات التالية: ● <75-100؛ ● <50-75؛ ● <25-50؛ ● 0-25. تشير علامة "-" إلى أن درجات آراء الخبراء لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2.0 غير متاحة لأن عدد الردود غير كافٍ. ويتم تصنيف الاقتصادات على أساس درجة التقييم القانوني لمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 1.0. وشهدت الاقتصادات التي أمامها علامة خضراء (✓) تحسناً في درجة تقييمها القانوني بمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 1.0 نتيجة للإصلاحات التي أدخلتها في مجال واحد أو أكثر. وشهدت الاقتصادات التي وضعت أمامها علامة النجمة (*) تحسناً في درجة تقييمها القانوني بمجموعة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 1.0 نتيجة للتعديلات التي أدخلتها بسبب المعلومات الجديدة وتحقيقاً لاتساق القوانين.

المراجعة البيئية بيان المنافع البيئية

تلتزم مجموعة البنك الدولي بالحد من آثار أنشطتها على البيئة. ودعمًا لهذا الالتزام، نستغل خيارات النشر الإلكتروني وتكنولوجيا الطبع عند الطلب، والموجودة في مراكز إقليمية حول العالم. وتتيح هذه المبادرات معاً تقليل مرات الطباعة وتقليص مسافات الشحن، بما يؤدي إلى الحد من استهلاك الورق، واستخدام الكيماويات، وانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، والنفايات.

وتلتزم هذه المطبوعة بالمعايير الموصى بها لاستخدام الورق التي وضعتها مبادرة الصحافة الخضراء. وتُطبع أغلب كتبنا على ورق مُوثَّق من مجلس رعاية الغابات، وتحتوي كلها تقريباً على محتوى معاد تدويره بنسبة 50-100%. والألياف المعاد تدويرها في أوراق كتبنا إما غير مُبيضة أو مُبيضة باستخدام عمليات خالية تماماً من الكلور، أو خالية من الكلور المعالج، أو خالية من الكلور الأولي المعزز.

وللمزيد من المعلومات عن فلسفة البنك البيئية، يمكن الرجوع إلى الموقع التالي:
<http://www.worldbank.org/corporateresponsibility>



تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2024 هو العاشر في سلسلة من الدراسات السنوية التي تقيس الظروف والبيئة الداعمة التي تؤثر على الفرص الاقتصادية للمرأة في 190 اقتصاداً. ومن أجل تقديم صورة مكتملة للبيئة العالمية التي تُمكن المرأة من المشاركة الاجتماعية والاقتصادية، يقدم تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون هذا العام مؤشرين جديدين - السلامة ورعاية الطفل- كما يعرض النتائج المتعلقة بالفجوة بين القوانين وتنفيذها على أرض الواقع.

تقدم هذه الدراسة ثلاثة مؤشرات، وهي: (1) الأطر القانونية؛ و(2) الأطر الداعمة (السياسات، والمؤسسات، والخدمات، والبيانات، والموازنة، والاحتكام إلى القضاء)؛ و(3) آراء الخبراء بشأن حقوق المرأة في الواقع العملي في المجالات التي شملها القياس. وتتمحور المؤشرات العشرة للدراسة - السلامة والتنقل ومكان العمل والأجور والزواج والوالدية ورعاية الطفل وريادة الأعمال والأصول والمعاش التقاعدي - حول مختلف المراحل التي تمر بها المسيرة المهنية للمرأة.

يمكن أن تثري نتائج البحث الجديد المناقشات بشأن السياسات لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في الاقتصاد. وتبنى هذه المؤشرات شواهد على العلاقة الحيوية التي تربط بين المساواة القانونية بين الجنسين وتوظيف المرأة وريادة الأعمال. تاريخ البيانات المستخدمة في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2024 حتى 1 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

wbi.worldbank.org